وفقاً لوكالة «بلومبيرغ».. وجهاز أبوظبي للاستثمار الأضخم بالمنطقة بأصول 829 مليار دولار

الصندوق السيادي الكويتي الثاني خليجياً بأصول 769 مليار دولار

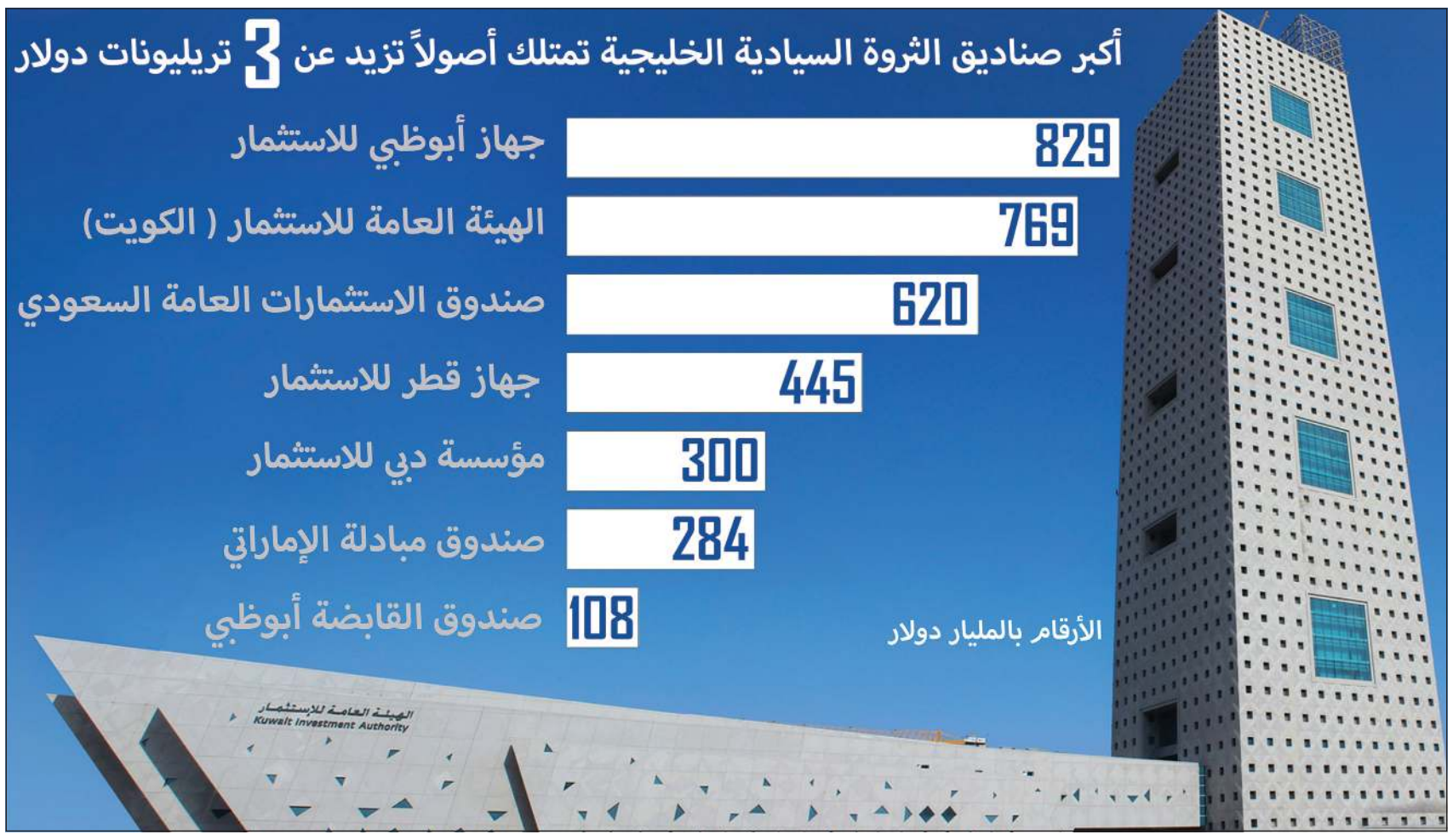

محمود عيسى

ذكرت وكالة «بلومبيرغ» الإخبارية، نقلا عن موقع معهد صناديق الثروة السيادية العالمي، أن الهيئة العامة للاستثمار تحتل المرتبة الثانية بين الصناديق السيادية الخليجية من حيث حجم الأصول المدارة، والبالغة 769 مليار دولار، حيث تأتي بعد جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يتربع على قائمة الصناديق السيادية الخليجية بأصول مدارة قيمتها 829 مليار دولار.

بينما يأتي صندوق الاستثمارات العامة السعودي بالمركز الثالث بأصول مدارة تبلغ 620 مليار دولار، ويليه رابعا جهاز قطر للاستثمار بأصول قدرها 445 مليار دولار، ثم تأتي مؤسسة دبي للاستثمار خامسا بـ 300 مليار دولار، ثم صندوق مبادلة الإماراتي سادسا بقيمة 284 مليار دولار، وأخيرا في المركز السابع صندوق القابضة أبوظبي بقيمة 108 مليارات دولار.

وقالت الوكالة في رصد لتوجهات الصناديق السيادية الخليجية في الآونة الأخيرة، إنها تنفق أموالا بأرقام قياسية في صفقات عالمية في وقت تعاني فيه الأسواق العالمية من جفاف السيولة، وساقت الوكالة أمثلة على هذه الاستثمارات الخليجية التي تأتي في الظروف المالية العالمية الصعبة، حيث قالت إن كلا من صندوق مبادلة الإماراتي وصندوق الاستثمارات العامة السعودي على سبيل المثال وغيرهما قادرون على انتقاء الأصول الاستثمارية في العالم، إذ تمثل الجولة الأخيرة من الاستثمارات تطورا مهما على هذا الصعيد.

وأضافت الوكالة أنه عندما تبخرت السيولة من الأسواق العالمية في عام 2008، تدخلت أغنى دول الخليج لاستغلال الفرصة في كل شيء بدءا من شراء الحصص في البنوك الغربية مثل سيتي غروب إلى النوادي الرياضية ومنها نادي مانشستر سيتي لكرة القدم ومحلات هارودز، وها هي تعاود الكرة مرة أخرى.

وعزت «بلومبيرغ» هذا الاندفاع الى تدفق السيولة النقدية نتيجة طفرة في أسعار النفط وقالت إن أكبر الصناديق السيادية في المنطقة ــ التي تدير أصولا تتجاوز 3 تريليونات دولار ــ تضخ مليارات الدولارات في الصفقات العالمية، وتلعب دور مقرضي الملاذ الأخير للشركات الباحثة عن التمويلات في أسواق مالية متقلبة.

وخلال فترة تجاوزت 10 سنوات منذ الأزمة المالية لعام 2008، كان المال الرخيص وسهولة الحصول على التمويل من خلال استقطاب مجموعة من المستثمرين يعني أن الشركات لم تكن بحاجة حقا إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الخليجية للاقتراض. ولكن مع بدء نضوب مصادر التمويل هذه، يجري خطب ود الدول الغنية بالنفط في المنطقة والتقرب منها مرة أخرى، ما يمنح الأخيرة فرصة لاختيار الأصول الاستثمارية بالإضافة إلى تسريع تنفيذ الإستراتيجية الرامية للتخلص من الاعتماد على الذهب الأسود.

ويبحث المصرفيون من نيويورك إلى لندن وسنغافورة عن أموال خليجية لصفقات كبيرة حول العالم، ويقوم بنك استثماري في الولايات المتحدة باستدراج أحد أكبر مديري الأموال في المنطقة للاستثمار في صفقة بقيمة 20 مليار دولار، حسبما نقلته الوكالة عن مصدر مطلع على الموضوع.

ونسبت الوكالة الى مسؤول تنفيذي كبير في واحدة من أكبر شركات الاستثمار في العالم إن المزيد من الأموال القادمة من الشرق الأوسط تتدفق إلى السوق أكثر مما كانت عليه منذ فترة.

وقد شاركت أكبر صناديق الثروة السيادية في المنطقة في عمليات استحواذ بقيمة 28,6 مليار دولار على الأقل خارج منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا هذا العام، وفقا للبيانات التي جمعتها «بلومبيرغ»، وهو ما يزيد بنسبة 45٪ مقارنة بما تم إنجازه حتى هذا الوقت من عام 2021 والأعلى في أي فترة مماثلة موثقة.

وقالت المجلة إن خزائن الصناديق السيادية الخليجية فائضة بالأموال السائلة، حيث تتجاوز أصول الكبرى منها 3 تريليونات دولار، فضلا عن كونها بالغة التطور، ففي الأشهر القليلة الماضية فقط، شاركت الصناديق الخليجية في محادثات للاستحواذ على كل شيء بدءا من مجموعة Fortress Investment Group ومقرها نيويورك إلى حصص في شركة Klarna، عملاق الشراء بالدفع الآجل، وشركة صناعة السيارات البريطانية استون مارتن.

وعلى الرغم من ماضي هذه الصناديق في اقتناص الفرص الجذابة في أوقات التقلبات وانخفاض التقييمات، إلا أن الفارق الرئيسي هذه المرة هو التحول نحو قطاعات مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية. إنهم يدعمون شركات الملكية الخاصة، ويستفيدون من العلاقات مع الكيانات الكبيرة للقيام بمزيد من الصفقات المباشرة.

وفي تعقيبه على هذا الموضوع، قال رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة أوراسيا للاستشارات السياسية للمخاطر أيهم كامل: «أصبحت صناديق الثروة السيادية في الخليج أكثر تطورا في إستراتيجيتها الاستثمارية وتحتفظ بعلاقات عالمية واسعة». كما أن ظروف السوق العالمية الحالية تدعم صعود صناديق الثروة السيادية الخليجية حيث يمكن تشغيل فوائضها النفطية بسرعة، وتساعد الصفقات في التنويع بعيدا عن النفط على المدى الطويل، كما تعمل على تطوير مصدر دخل دولي بديل».

وكانت الصناديق الخليجية في دائرة الضوء في عام 2008 عندما تدخلت الصناديق في قطر وأبوظبي والكويت لاستثمار المليارات في البنوك بما في ذلك بنك باركليز وكريدي سويس ومجموعة سيتي، ولكن هذه الجولة الأخيرة من الاستثمارات تمثل تطورا مهما، وفقا لمسؤول في جامعة كابابي، الذي علق قائلا: لقد قطعت صناديق الثروة السيادية رحلتها من شراكات محدودة في المرحلة الأولى لتصبح من المستثمرين المشاركين في المرحلة الثانية، ثم لتتولى في هذه المرحلة توجيه المستثمرين في المستوى الثالث.

قفزت بجلسة الأمس 24٪ إلى 70,7 مليون دينار.. والسهمان استحوذا على 46٪ منها

استحواذ «بيتك» على «المتحد».. ينعش سيولة «البورصة»

شريف حمدي

انعكست آثار إفصاحات بيت التمويل الكويتي (بيتك) و«أهلي متحد ــ البحرين» والتي تفيد بتقديم الأول إشعار نية مؤكدة لتقديم عرض استحواذ يصل إلى 100٪ من أسهم الأخير، وتقديم مستند عرض الاستحواذ، بشكل ايجابي على مجريات جلسة تعاملات امس، خاصة على أداء السهمين باستحواذهما معا على 46٪ من إجمالي سيولة السوق بواقع 19,6 مليون دينار لسهم أهلي متحد البحرين تشكل 27,7٪ من الاجمالي، و12,9 مليون دينار لسهم «بيتك» تشكل 18,2٪ من السيولة.

وارتفعت القيمة السعرية لسهم «بيتك» بنهاية جلسة تعاملات امس بنسبة 0,5٪ بارتفاعه 4 فلوس ليصل إلى 884 فلسا، وكان السهم في صدارة الأسهم الأكثر صفقات منفذة بـ 1779 صفقة تم من خلالها تداول 14,5 مليون سهم، تلاه أهلي متحد ــ البحرين بتنفيذ 1237 صفقة تم من خلالها تداول 63,7 مليون سهم، وارتفع سهم المصرف البحريني بنسبة 1,3٪ ليصل إلى 308 فلوس.

وجاءت إفصاحات كل من بيت التمويل الكويتي وأهلي متحد ــ البحرين لتعزز النشاط الايجابي للبورصة في مجمل الجلسات الاخيرة، حيث يترقب المتعاملون بسوق الأسهم مثل هذه الصفقات الكبيرة التي تدفعه للسير في الاتجاه الصاعد، خاصة أن هناك صفقة اندماج محتملة بين بنكي الخليج والأهلي، تم الكشف عنها رسميا منتصف يونيو الماضي.

وعلى إثر النشاط الإيجابي التي شهدته البورصة جراء هذه الافصاحات، ارتفعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 24,2٪ بمحصلة 70,7 مليون دينار ارتفاعا من 56,9 مليون دينار أول من أمس، تركزت حول اسهم أهلي ــ متحد وبيتك كما هو مذكور أعلاه، فضلا عن أسهم انوفست واستهلاكية والوطني والخليج وزين وجي اف اتش واجيليتي وصناعات.

وحققت القيمة السوقية مكاسب بنسبة 0,3٪ بإضافة 131 مليون دينار للقيمة السابقة لتصل إلى 45,85 مليار دينار ارتفاعا من 45,72 مليار دينار في جلسة أول من امس، كما ارتفعت احجام التداول بنسبة 32,8٪ بتداول 283 مليون سهم ارتفاعا من 213 مليون سهم في جلسة الاثنين.

وارتفعت القيمة السعرية لـ 60 سهما، مقابل تراجع أسعار 54 سهما، واستقرت القيمة السعرية لـ 22 سهما، ولم يجر التداول على مثلها، كما ارتفعت المؤشرات الوزنية لـ 8 قطاعات تصدرها الطاقة بـ 1,8٪، وارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 0,5٪ جراء الإفصاحات، فيما انخفضت مؤشرات قطاعين تصدرها «اتصالات» بـ 1,1٪.

وأنهت بورصة الكويت تداولات امس على تباين في أداء المؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,49٪ بمكاسب 42 نقطة ليصل إلى 8614 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,46٪ خاسرا 27,1 نقطة ليصل إلى 5864 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,29٪ بمكاسب 21,9 نقطة ليصل إلى 7721 نقطة.

في ظل تباطؤ النمو باقتصادي الصين والولايات المتحدة.. وارتفاع التضخم

«صندوق النقد» يخفّض توقعات النمو العالمي في 2022 إلى 3,2٪

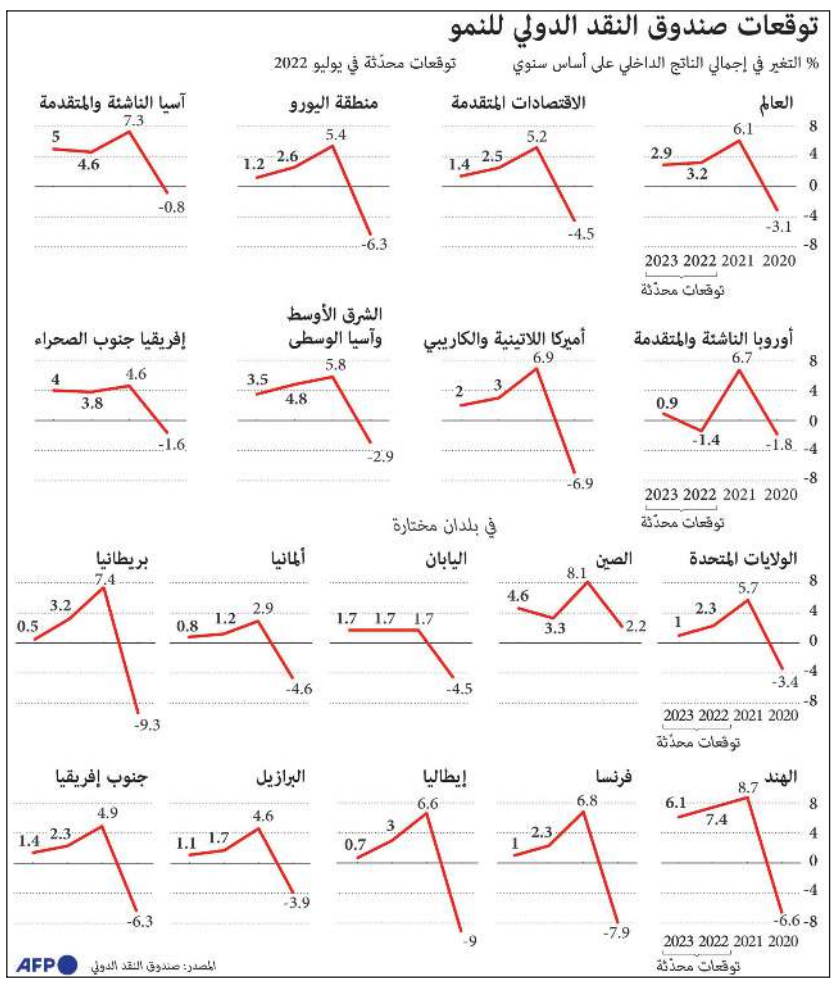

وكالات: خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد العالمي للسنتين الحالية والمقبلة على وقع ارتفاع معدلات التضخم والتباطؤ الشديد في الولايات المتحدة والصين، محذرا من أن الوضع قد يتدهور.

وقال كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي بيير-أوليفييه غورينشا «باتت التوقعات أكثر قتامة بكثير منذ أبريل، وقد يكون العالم يقترب من حافة ركود عالمي، بعد عامين فقط من آخر ركود».

وخفض آخر تقرير لصندوق النقد بشأن «توقعات الاقتصاد العالمي» تقديرات إجمالي الناتج الداخلي للعام 2022 إلى 3,2٪، أي أقل بأربعة أعشار النقطة من توقعات أبريل، ونحو نصف المعدل المسجل العام الماضي.

وذكر التقرير أن «الانتعاش المؤقت» من التباطؤ الناجم عن الوباء «أعقبته تطورات قاتمة في 2022 في وقت بدأت المخاطر تتجسد».

وقال صندوق النقد: «ضربت عدة صدمات الاقتصاد العالمي الذي أضعفه الوباء بالفعل»، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة العالمية، ما دفع المصارف المركزية إلى رفع معدلات الفائدة بشكل حاد.

وعرقلت تدابير الإغلاق المرتبطة بكوفيد وأزمة العقارات المتفاقمة النشاط الاقتصادي في الصين بينما يؤدي رفع الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة بشكل كبير إلى تباطؤ النمو في الولايات المتحدة بشكل كبير.

وفيما يخص دول منطقة الشرق الأوسط، فقد خفض الصندوق توقعاته لنمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 4,9٪ في عام 2022 نزولا من 5٪ كانت متوقعة في أبريل الماضي وإلى 3,4٪ في 2023 بدلا من 3,6٪.

الأسواق تترقب قرار «الفيدرالي الأميركي» برفع الفائدة.. مساء اليوم

وكالات: تتجه الأنظار مساء اليوم إلى اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، حيث يتوقع الخبراء والمراقبون ان يرفع الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 0,75 نقطة، وذلك في وقت يواجه الأميركيون أعلى معدل تضخم في 4 عقود.

وكشفت البيانات الصادرة هذا الشهر عن ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة إلى 9,1٪ خلال يونيو، مسجلا أكبر زيادة منذ نوفمبر 1981، وقد رفع الفيدرالي أسعار الفائدة في يونيو الماضي بمقدار 0,75 نقطة مئوية إلى نطاق من 1,5٪ إلى 1,75٪، وهي أكبر زيادة منذ 1994، ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد من التشديد النقدي.

وبصفته البنك المركزي، فإن الاحتياطي الفيدرالي هو المسؤول عن السياسة النقدية، وتتمثل مهمته المزدوجة في تعزيز «الحد الأقصى من فرص العمل والأسعار المستقرة في الاقتصاد الأميركي». وتعني الأسعار المستقرة إبقاء التضخم تحت السيطرة، مع هدف سنوي طويل الأجل يبلغ 2٪.

وعلى الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يتحكم بشكل مباشر في جميع أسعار الفائدة، لكن عندما يرفع الفائدة على الأموال الفيدرالية، فإن جميع أسعار الفائدة الأخرى تحذو حذوها في النهاية، بما في ذلك الرهون العقارية ذات الفائدة المتغيرة، وبطاقات الائتمان، والقروض الأخرى، حيث يرتبط بعضها بالسعر الأساسي، الذي يعتمد على معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية.

ويؤثر ارتفاع الفائدة على الأموال الفيدرالية أيضا على سندات الخزانة لمدة 10 سنوات. ويصبح اقتراض الأموال بعد ذلك أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين الذين يلجأون في النهاية لتقليص الإنفاق، فيبدأ الطلب في التراجع وبالتالي، من الناحية النظرية، يتراجع التضخم.

وقد رفع الفيدرالي أسعار الفائدة 3 مرات هذا العام، بعدما أدى تأثير الوباء على الأداء الاقتصادي إلى إبقاء معدلات الفائدة قريبة من الصفر قبل أن يرفع الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 0,25 نقطة مئوية في مارس، والتي شكلت أول زيادة منذ أكثر من 3 سنوات.

وجاءت بعدها زيادة إضافية بمقدار 0,50 نقطة مئوية في مايو، ثم زيادة أخرى بمقدار 0,75 نقطة مئوية في يونيو، مما جعل المعدل في نطاقه الحالي بين 1,5٪ و1,75٪.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، في مؤتمر صحافي في يونيو، إن زيادة بواقع 0,50 نقطة أو 0,75 نقطة هي «الأرجح» في يوليو، فيما يعتقد بعض الاقتصاديين أن التحرك بنقطة مئوية كاملة أمر ممكن ولكنه غير مرجح.